

تَرْسُخُ حُكْمِ اليمِينِ

أنطوان شلحت

مدخل

جرت الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست الجديد (الـ٢١) يوم ٩ نيسان ٢٠١٩، ووفقاً للنتائج النهائية بقي رئيس حزب الليكود زعيم اليمين بنيامين نتنياهو المرشح الأوفر حظاً لتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة (الـ٣٥)، وستكون الحكومة الخامسة التي يقف على رأسها.

وتفككت حكومة نتنياهو الرابعة (٢٠١٥-٢٠١٩) بعد أن أعلن رؤساء الائتلاف الحكومي، في بيان مشترك صادر عنهم يوم ٢٤/١٢/٢٠١٨، أنهم قرروا الذهاب إلى انتخابات عامة مبكرة يوم ٩ نيسان ٢٠١٩، وليس في الموعد الأصلي المقرر للانتخابات العامة في إسرائيل، وهو يوم ٤ تشرين الثاني ٢٠١٩. وبحسب مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى اتخذ هذا القرار إثر فشل رؤساء الائتلاف الحكومي في جسر الهوة القائمة بين مواقفهم حيال القانون الجديد المتعلق بتجنيد الشبان اليهود الحريديم (المتشددون دينياً) في الجيش الإسرائيلي.

وجاء في البيان المشترك لرؤساء أحزاب الائتلاف أن قرار تقديم موعد الانتخابات «أُخذ من باب الحرص على الميزانية والمسؤولية الوطنية». وأشار البيان إلى أن رؤساء أحزاب الائتلاف عقدوا اجتماعاً للنظر في المصادقة على قانون التجنيد، وخلال الاجتماع أوضح بعضهم أنه بات يستصعب تمرير قوانين في الكنيست

نظراً إلى الحكومة الضيقة التي يقودها نتنهاو منذ قيام وزير الدفاع السابق أفغدور ليرمان يوم ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٨ بالاستقالة من الحكومة وخروج حزبه «إسرائيل بيتنا» من الائتلاف الذي أصبح يضم ٦١ عضو كنيست من أصل ١٢٠ عضواً.

وتعقياً على قرار تقديم موعد الانتخابات، قال رئيس الحكومة بنيامين نتنهاو إنه أرجأ حل الكنيست إلى ذلك الوقت بسبب «الحملة العسكرية الضرورية ضد أنفاق حزب الله في لبنان» (عملية «درع شمالي»).

وأشاد نتنهاو بإنجازات حكومته في الأعوام الأربعة الأخيرة، وأبرزها الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة من تل أبيب إليها، وسنّ «قانون القومية» الذي ينص على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي. وأعرب نتنهاو عن ثقته بفوزه في الانتخابات المقبلة، وأكد أن الائتلاف الحكومي المقبل سيكون شبيهاً بالائتلاف الحالي في حال فوزه في الانتخابات.

وصادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءتين الثانية والثالثة مساءً يوم ٢٦/١٢/٢٠١٨ على مشروع قانون حل الكنيست، وتقديم موعد الانتخابات العامة إلى يوم ٩/٤/٢٠١٩. وأيد مشروع القانون ١٠٤ أعضاء كنيست وعارضه عضوان.

وقدم مشروع القانون وزير السياحة والهجرة ياريف ليفين (الليكود) فقال إن حل الكنيست يأتي بعد ٤ أعوام رائعة وغير مسبوقه من العمل من أجل مصلحة شعب إسرائيل، وأشار إلى أن الحكومة الحالية حسنت حياة الجمهور والدولة تماماً كما ستفعل الحكومة المقبلة التي ستكون تحت قيادة حزب الليكود أيضاً.

في المقابل أكدت زعيمة المعارضة عضو الكنيست تسيبي ليفني («المعسكر الصهيوني») أنه بالنسبة إليها تميزت الأعوام الأربعة الأخيرة بشعور من الذعر والخوف على مستقبل الديمقراطية الإسرائيلية. وأضافت أن الانتخابات الجديدة تعطي أملاً للجمهور بأن في الإمكان أخيراً تغيير قيادة فاسدة قامت بتسويد وجه إسرائيل.

سيتناول هذا الفصل أبرز الدلالات التي شفت عنها نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة، وفي مقدمها الدلالات التي تُعدّ مؤشراً جيداً إلى طبيعة المجتمع الإسرائيلي وخريطته السياسية- الحزبية، فضلاً عن جوهر المعركة الانتخابية وما تحيل إليه، بالإضافة إلى استعراض ما قامت به حكومة نتنهاو الرابعة خلال عامها الأخير ولا سيما على صعيد ترسيخ حكم اليمين وإحكام سيطرته على مؤسسات الدولة الرسمية وفي طبيعتها المحكمة العليا. وهو ما يندرج في إطار محاولات اليمين

يتناول هذا الفصل أبرز الدلالات التي شفت عنها نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة، وفي مقدمها الدلالات التي تُعدّ مؤشراً إلى طبيعة المجتمع الإسرائيلي وخريطته السياسية- الحزبية.

المتواترة لترسيخ نظرتة الإيديولوجية إزاء الصهيونية، ولقمع أي مظهر مُناهض لهذه النظرة.

١. أحزاب وتحالفات جديدة وحلّ تحالفات قائمة

أسفرت عملية تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة عن تأسيس أحزاب جديدة بالإضافة إلى الأحزاب القائمة، كما أسفرت عن إقامة تحالفات جديدة وحلّ تحالف «المعسكر الصهيوني» بين حزبي العمل و«الحركة» (اقرأ عن التحالفات في المجتمع الفلسطيني في الداخل في فصل الفلسطينيين في إسرائيل).

١،١ «تلم»: أعلن وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة السابق الجنرال احتياط موشيه يعلون، يوم ٢٥ كانون الأول ٢٠١٨، ترشيحه للانتخابات العامة في إطار حزب يميني جديد باسم «تلم» (اختصار للكلمات التالية: «تنوعاً ليوميت مملختيت» - حركة وطنية رسمية). وقال يعلون، في بيان نشره في صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، إنه سيترشح قائمة تضم مرشحي الحزب للكنيست، وشدد على أن الأسماء التي سيرضها ستكون سميتها الأبرز النزاهة والأخلاق. وأضاف أن هذه الانتخابات ستكون مهمة جداً لمستقبل إسرائيل، وأكد أنه حان الوقت لتحمل المسؤولية.

وكان يعلون شغل منصب وزير الدفاع في حكومة بنيامين نتنياهو الرابعة، وقرّر الاستقالة في أعقاب دخول حزب «إسرائيل بيتنا» إلى الائتلاف الحكومي وتعيين رئيس الحزب أفيغدور ليرمان وزيراً للدفاع بدلاً منه. وشهدت ولاية يعلون توتراً شديداً مع رئيس الحكومة على خلفية قضية الجندي إليئور أزاريا، الذي أُدين بقتل الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل حتى وهو مُصاب ومُلقى على الأرض ولا يشكل خطراً على أحد.

ودخل يعلون إلى الحلبة السياسية في العام ٢٠٠٨ في إطار حزب الليكود، وذلك بعد خدمة طويلة في الجيش الإسرائيلي شغل خلالها مناصب قائد وحدة الكوماندوز، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان»)، ورئيس هيئة الأركان العامة. وعارض يعلون خطة الانفصال عن غزة (٢٠٠٥).

١،٢ «اليمين الجديد»: أعلن وزير التربية والتعليم والعدل نفتالي بينيت وأييلت شاكيد يوم ٢٩ كانون الأول ٢٠١٨ الانفصال عن حزب «البيت اليهودي» وتشكيل حزب يميني جديد باسم «اليمين الجديد»، وأشارا إلى أن تشكيله جاء ليوحد بين

أسفرت عملية تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة عن تأسيس أحزاب جديدة بالإضافة إلى الأحزاب القائمة.

أعلن وزير التربية والتعليم والعدل نفتالي بينيت وأييلت شاكيد يوم ٢٩ كانون الأول ٢٠١٨ الانفصال عن حزب «البيت اليهودي» وتشكيل حزب يميني جديد باسم «اليمين الجديد»، «ليوحد بين علمانيين ومتمدين من أجل القيام بعمل قومي جيد».

علمانيين وامتدنيين «من أجل القيام بعمل قومي جيد»، وأكد أن الحزب الجديد يهدف إلى كسب أصوات اليمينيين العلمانيين، بينما يرتكز حزب «البيت اليهودي» على استقطاب أصوات المحسوبين على التيار الصهيوني المتدين.

وقال الوزير إن من مبادئ الحزب الجديد منع إقامة دولة فلسطينية، وأوضح أنه سيجتمع بين العلمانيين والامتدنيين من أوساط الجمهور الإسرائيلي الداعم لليمين. ١،٣ «مناعة لإسرائيل»: أعلن الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال احتياط بيني غانتس يوم ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٩ عن تأسيس حزب «مناعة لإسرائيل» وتحدث عن برنامجه الانتخابي، كما أعلن عن إقامة تحالف انتخابي مع رئيس سابق آخر لهيئة الأركان العامة هو الجنرال احتياط موشيه يعلون.

وطالب غانتس، في أول خطاب له ألقاه أمام حشد كبير من المؤيدين له في تل أبيب، الحصول على ثقة الناخبين في الانتخابات العامة حتى يتمكن من قيادة شعب إسرائيل، وبعث بتهديدات إلى قائد حركة «حماس» في قطاع غزة يحيى السنوار، والتزم بأن تسعى الحكومة تحت رئاسته للسلام، وتعهّد بعدم تفويت أي فرصة إقليمية للسلام، وبالعامل ضد الفساد وضد حملات الهجوم على سلطات القانون، وهاجم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وشدد على أنه لا يمكن أن يتولى شخص قُدمت ضده لائحة اتهام منصب رئيس الحكومة.

وأشار غانتس إلى مسيرته العسكرية الطويلة وأكد أنها تؤهله لقيادة إسرائيل، كما أكد أن إسرائيل لن تقف مكتوفة اليدين أمام التهديد على سيادتها من جانب إيران أو وكلائها. وقال إن على قادة المنظمات الإرهابية أن يعلموا أن أحمد الجعبري ليس الأول ولن يكون بالضرورة الأخير، في إشارة إلى القائد السابق للجناح العسكري لحركة «حماس» الذي قتلته إسرائيل في غزة خلال ولاية غانتس كرئيس لهيئة الأركان. وأشار غانتس في الوقت ذاته إلى أنه سيعمل من أجل التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، وإلى أن الحكومة التي سيقودها ستسعى للسلام ولن تفوت أي فرصة لإحداث تغيير في المنطقة، وإذا لم تظهر مثل هذه الفرصة ستوجد واقعاً جديداً.

وأضاف غانتس أنه سيقوم بتعزيز وضع إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وبتعزيز الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وشدد على أن إسرائيل لن تتنازل عن هضبة الجولان وغور الأردن، وعلى أن القدس الموحدة ستظل عاصمة إسرائيل والشعب اليهودي إلى الأبد.

أعلن الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال احتياط بيني غانتس يوم ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٩ عن تأسيس حزب «مناعة لإسرائيل»

وتطرق غانتس إلى الأوضاع في قطاع غزة فبعث برسالة تهديد إلى قائد «حماس» في القطاع يحيى السنوار واقترح عليه ألا يقوم باختباره مرة أخرى. كما انتقد بصورة مبطنه مصادقة نتنياهو على تحويل المنحة القطرية إلى غزة.

ووجه غانتس تحذيراً مباشراً إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني، وقال إنه سيتم إحباط مؤامرات طهران ضد إسرائيل على الحدود الشمالية والجنوبية. وخاطب رئيس «فيلق القدس» قاسم سليمانى، والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، قائلاً إنه حان الأوان لوقف جموعهما الإقليمي.

وأعلن غانتس في نهاية خطابه عن تشكيل تحالف سياسي مع موشيه يعلون، الذي شغل منصب وزير الدفاع في الوقت الذي كان فيه غانتس رئيساً لهيئة الأركان. وأضاف أنه يأمل أن تكون هناك المزيد من التحالفات المقبلة. ونص الاتفاق بينهما على منح حزب يعلون ٣ مقاعد في الأماكن العشرة الأوائل من القائمة.

وأطلق هذا الحزب الجديد حملته الانتخابية تحت شعار «إسرائيل قبل الجميع». وقال غانتس في أول فيديو قصير في إطار الحملة: «بالنسبة إلى إسرائيل ستكون قبل الجميع. انضموا إلى حزبي كي ننتقل إلى طريق جديدة. يجب أن ننتهج خطأً آخر، وهذا ما سنقوم به».

وأشار مقربون من غانتس إلى التشابه بين شعار «إسرائيل قبل الجميع» وشعار الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية وهو «أميركا أولاً». كما أشاروا إلى أن غانتس اختار اللون الزيتي لحملة، وهو لون زي الجيش الإسرائيلي الذي يُعدّ من المؤسسات الأكثر شعبية لدى الإسرائيليين^١.

١٤، «اتحاد أحزاب اليمين» ويضم حزبي «البيت اليهودي» و«الاتحاد القومي» وحزب أتباع كهانا: عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، يوم ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٩، اجتماعاً مع كبار قادة الحزبين اليمينيين «الاتحاد القومي» و«البيت اليهودي» لتوحيد صفوف الحزبين مع حزب «عوتسماه يهوديت» («قوة يهودية»).

وقال بيان مشترك صادر عن حزب الليكود وحزب «البيت اليهودي» عقب هذا الاجتماع إنه تم التوصل إلى اتفاق بين نتنياهو ورئيس الحزب الأخير الحاخام رافي بيرتس على اتحاد هذه الأحزاب وخوض الانتخابات القريبة بقائمة مشتركة، وبموجب الاتفاق يحصل حزب «البيت اليهودي» على مناصب في الحكومة الإسرائيلية المقبلة، بالإضافة إلى تحسين موقع مخصص للحزب في مكان مضمون في إطار قائمة حزب الليكود للانتخابات.

وقالت مصادر مقربة من رئيس الحكومة إن نتنياهو وعد «البيت اليهودي»

بالحصول على حقيبتين وزاريتين مهمتين، في حال قيامه بتشكيل الحكومة المقبلة. وقال الحاخام بيرتس إنه بعد هذا الاتفاق لا يمكن لقادة اليسار أن يحكموا إسرائيل.

وقال نتنياهو إن الانتخابات المقبلة ستكون بين حكومة اليسار برئاسة يائير لبيد وبين غانتس، وبين حكومة اليمين برئاسته، وأشار إلى أن ممثلي حزبي «البيت اليهودي» و«الاتحاد القومي» أظهروا مسؤولية تجاه أرض إسرائيل وحققوا نجاحاً في توحيد صفوف أحزاب اليمين لضمان عدم ضياع أصوات الناخبين اليمينيين. وقبل تحقيق هذا الاتفاق أعلن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية أن نتنياهو قرر تأجيل اللقاء مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والذي كان من المقرر عقده في موسكو في ذلك الوقت، من أجل حث الأحزاب اليمينية على التحالف، وذلك قبل يوم واحد من الموعد النهائي لتقديم قوائم المرشحين للانتخابات.

ويتألف حزب «عوتسما يهوديت» من أتباع سابقين للحاخام اليميني المتطرف مئير كهانا، وكان أعلن في وقت سابق قبوله عرض خوض الانتخابات مع «البيت اليهودي» و«الاتحاد القومي»، وأشار إلى أن هذا العرض سيمنحه المقعدين الخامس والثامن في القائمة المشتركة لهذه الأحزاب الثلاثة.

ورأت صحيفة «هآرتس» في افتتاحية خاصة أنشأتها غداة الإعلان عن تشكيل «اتحاد أحزاب اليمين» أنه بهذه الطريقة، وبرعاية رئيس الحكومة المستعد للتضحية بأي قيمة، ولتدمير أي مؤسسة في صراعه من أجل تحصين حكمه، يعود أتباع مئير كهانا إلى الكنيست، وهم يركبون، مثل المسيح، حمار الصهيونية الدينية.

وأشارت الصحيفة إلى أن حزب كهانا «كاخ» الذي رفع لواء شعار طرد العرب «من أرض إسرائيل كلها» مُنع من خوض الانتخابات في العام ١٩٨٨، بسبب برنامجه الانتخابي الذي يحرّض على العنصرية. وحدث ذلك بعد أن كان كهانا عضواً في الحرم الإبراهيمي في الخليل العام ١٩٩٤، أعلنت الحكومة أن حركتي «كاخ» و«كهانا حي» هما تنظيمان إرهابيان ومحظوران. كما أن حركة «كاخ» موجودة على قائمة التنظيمات الإرهابية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لكن كل هذا لا يغيّر شيئاً لدى نتنياهو المُصرّ على الفوز بأي ثمن.

١٥ «أزرق أبيض»: أعلن رئيس حزب «مناعة لإسرائيل» بني غانتس، ورئيس «يوجد مستقبل» عضو الكنيست يائير لبيد، يوم ٢١ كانون الثاني ٢٠١٩، تشكيل قائمة مشتركة للحزبين لخوض الانتخابات العامة باسم «أزرق أبيض».

قال نتنياهو إن الانتخابات ستكون بين حكومة اليسار برئاسة يائير لبيد وبين غانتس، وبين حكومة اليمين برئاسته.

وجاء في بيان مشترك صادر عن الحزبين أنه تم الاتفاق على التناوب في رئاسة الحكومة بين غانتس وليبد، وأن الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة الجنرال احتياط غابي أشكنازي سوف ينضم إلى هذه القائمة الجديدة.

وأضاف البيان أنه بدافع المسؤولية القومية قرر غانتس وليبد تشكيل قائمة موحدة لتكون حزب السلطة الجديد في إسرائيل. وأشار إلى أن هذا الحزب يضم زعماء أمنيين واجتماعيين وسيسعى أساساً لضمان أمن الدولة، ولتوحيد المجتمع الإسرائيلي المتشردم.

وقال البيان إنه تم الاتفاق على التنافس بقائمة مشتركة على رئاسة الحكومة من خلال اتفاق تناوب بين الحزبين، بحيث يكون غانتس الأول، ويستبدله ليبد بعد عامين ونصف العام.

وأكد برنامج «أزرق أبيض» أنه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب مرة أخرى من مناطق فلسطينية محتلة، كما جرى العام ٢٠٠٥، حين انسحبت إسرائيل من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية في إطار «خطة الانفصال». وتعددت القائمة بأن تكون أي عملية سلمية مع الفلسطينيين مرهونة بالمصادقة عليها في استفتاء شعبي عام. وامتنع البرنامج من ذكر أي تفاصيل بشأن تلك العملية السلمية، كما امتنع من ذكر حل الدولتين وكذلك من ذكر تعبير دولة فلسطينية. ووفقاً للبرنامج، ستعمل قائمة «أزرق أبيض» على تعزيز الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، والحفاظ على القدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل.

وكان قادة القائمة زاروا منطقة الحدود مع سورية وتعهدوا بعدم التنازل عن هضبة الجولان إلى الأبد، وعدم السماح لإيران بالتموضع عسكرياً بالقرب من الحدود الإسرائيلية الشمالية. وفي إثر هذه الزيارة ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنها جاءت في إطار قيام القائمة ببذل جهود كبيرة من أجل عدم تنفير الناخبين ذوي الميول اليمينية، وأشارت إلى أن برنامج القائمة سيتجنب ذكر حل الدولتين للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وكذلك سيتجنب ذكر تعبير دولة فلسطينية.

ورأى محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس»^٢ أن البرنامج الانتخابي لـ«أزرق أبيض» يعطي الطابع النهائي لهذا التحالف كمجموعة مختارة من أشخاص جيدين لكن من دون طريق حقيقي. وأضاف أن البرنامج هو عملياً صيغة محررة ومختصرة من ٤٦ صفحة من برنامج حزب «يوجد مستقبل»، المنشور قبل شهر في كتيب سميك يتألف من ٢٠٦ صفحات. وقال إن الجزء السياسي من البرنامج مُعتم. وأضاف: صحيح أن «أزرق أبيض» يعلن نيته القيام بخطوات سياسية، لكن ماهيتها

أكد برنامج «أزرق أبيض» أنه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب مرة أخرى من مناطق فلسطينية محتلة.

امتنع «أزرق أبيض» في برنامجه عن ذكر أي تفاصيل بشأن العملية السلمية التي يتغيهاها، كما امتنع من ذكر حل الدولتين وكذلك من ذكر تعبير دولة فلسطينية.

الدقيقة مكتومة وسريّة. فهو يقول إنه سيتعاون مع الدول العربية المعتدلة، وهو ضد الإسلام المتطرف، وسيسمح بحياة طبيعية في كل المستوطنات، لكنه لا يفصل ماهية الحياة الطبيعية. والحزب لن ينفذ انفصلاً عن المناطق المحتلة، وسيبادر إلى عقد مؤتمر إقليمي، وسيحافظ على القدس الشرقية، وفي الواقع هو سيفعل كل ما يفعله بنيامين نتنياهو، فقط باللونين الأزرق والأبيض، لوني العلم.^٤

١٠٦ «جيشر» («جسر»): حزب أقيم حديثاً برئاسة عضو الكنيست أورلي ليفي-أبكسيس التي انشقت عن حزب «إسرائيل بيتنا». وهي نجلة السياسي الإسرائيلي المعروف من أصول مغربية دافيد ليفي، الذي شغل منصب وزير ونائب في الكنيست الإسرائيلي نحو ٣٧ عاماً. وأكدت ليفي في المقابلات معها أن همّها الأكبر هو العمل الاجتماعي، وأن حزبها الجديد سيضم شخصيات تطمح إلى إحداث تغييرات اجتماعية في إسرائيل لكسر احتكار رأس المال وجسر الفجوات بين المركز والأطراف ودعم الطبقات الضعيفة لتنعم بحياة مشرفة في إسرائيل.

١٠٧ حل تحالف «المعسكر الصهيوني»: أعلن رئيس حزب العمل آفي غباي يوم ١ كانون الثاني ٢٠١٩ حلّ التحالف بين حزبي العمل و«الحركة» ضمن «المعسكر الصهيوني». وقام غباي بذلك خلال الاجتماع الذي عقده كتلة «المعسكر الصهيوني» في الكنيست بينما كانت ليفني جالسة إلى جانبه ومن دون تبليغها بذلك مسبقاً. وقال غباي إنه تأمل وآمن بأن الشراكة الجديدة بين حزبي العمل و«الحركة» سوف تؤدي إلى نموها المشترك وإلى دعم متبادل، لكن ذلك لم يتحقق بل أيضاً أصبح بعيد المنال. وأكد أنه أراد كذلك تشكيل جبهة موحدة ضد نتنياهو، لكن أشار إلى أنه لا يمكنه متابعة العمل مع ليفني بهذا الخصوص وشكك في ولائها لقيادته.

وأكدت ليفني أن طردها كان حادثاً حقيقياً وقبيحاً لم يحدث مثله في إسرائيل منذ أعوام عديدة، وشددت على أنه جعلها تشعر بعدم الراحة. وأشارت إلى أن الشخص الذي يقوم بمحاولة إذلال حلفاء له على رؤوس الأشهاد سعياً لكسب نقاط سياسية من وراء ذلك لا يمكنه أن يصبح قائداً. وأكدت أن غباي ليس مرشحاً مؤهلاً لقيادة البلد، كما شنت هجوماً حاداً على الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة الجنرال احتياط بيني غانتس، مشيرة إلى أنه انضم إلى المشهد السياسي مع حزبه الجديد «مناعة لإسرائيل» لكنه لم يقدم رؤيته بعد ولم يدلّ بأي تصريحات في هذا الشأن. وقالت ليفني إن لديها فكراً على الأقل، لكن لا يمكنها قول ذلك بالنسبة إلى رئيس حزب العمل غباي أو بالنسبة إلى غانتس.

وانتقدت عضو الكنيست شيلي يديموفيتش التي طلب منها غباي استبدال ليفني

أعلن رئيس حزب العمل آفي غباي يوم ١ كانون الثاني ٢٠١٩ حلّ التحالف بين حزبي العمل و«الحركة» ضمن «المعسكر الصهيوني»، وفي كيفية مهينة.

في زعامة المعارضة في الكنيست، رئيس حزب العمل، وقالت إنها تعتقد أن الطريقة التي اختارها للتخلص من شريكته ليفني كانت متطرفة وكان يمكن القيام بها بشكل مختلف ومحترم أكثر.

ورداً على حلّ «المعسكر الصهيوني» قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إنه لن يتدخل في كيفية توزيع اليسار لأصواته، وأكد أن أكثر ما يهمله هو أن يشكل اليمين الحكومة المقبلة أيضاً ويواصل إدارة شؤون دولة إسرائيل ولذا يجب التصويت لليهود فقط.

١٩، «الحركة»: أعلنت رئيسة حزب «الحركة» عضو الكنيست تسيبي ليفني يوم ١٨ شباط ٢٠١٩ أنها قررت عدم خوض الانتخابات للكنيست الـ ٢١. وقالت إن قرارها هذا يأتي للحيلولة دون هدر أصوات «ناخبي معسكر اليسار». ولم تؤكد ليفني ما إذا كان قرارها هذا يعني أيضاً اعتزال الحياة السياسية أم لا. وأشارت استطلاعات الرأي العام التي نُشرت عشية الانتخابات إلى أن حزب «الحركة» لن يتمكن من الحصول على عدد الأصوات المطلوبة لتجاوز نسبة الحسم في الانتخابات.

أعلنت تسيبي ليفني يوم ١٨ شباط ٢٠١٩ أنها قررت عدم خوض الانتخابات للكنيست الـ ٢١، وقالت إن قرارها هذا يأتي للحيلولة دون هدر أصوات «ناخبي معسكر اليسار».

وكانت ليفني تحالفت في الدورة السابقة للكنيست مع حزب العمل ضمن كتلة «المعسكر الصهيوني»، وتولت منصب رئيسة المعارضة. وفي إثر إعلان رئيس حزب العمل آفي غباي فض الشراكة مع ليفني حاولت التحالف مع أحزاب أخرى لكنها لم تنجح. وقالت تقارير إعلامية إسرائيلية إنها حاولت أن تنضم إلى حزب غانتس الجديد «مناعة لإسرائيل» وإلى حزب يائير لبيد «يوجد مستقبل»، لكن خاف الاثنان من صورتها اليسارية، كما أكدت صحيفة «هآرتس» التي أضافت أن خيار غباي التخلص من ليفني، وإحجام غانتس ولبيد عن ضمها إليهما - وهي من القلائل في البرلمان الإسرائيلي الذين واصلوا تقديم صوت واضح وعالٍ مؤيد للسلام والديمقراطية، أيضاً في وجه الموجة اليمينية القائمة التي تجتاح إسرائيل - هو دليل على فقرهما وفقر حزبيهما.^٥ وقالت «هآرتس» إنه في الأعوام الأخيرة برزت ليفني كمعارضة بارزة لبنيامين نتنياهو. فقد شددت على فكرة أن الوحدة فقط بين أحزاب الوسط - اليسار ستؤدي إلى الفوز في الانتخابات، وإلى انقلاب سياسي يؤدي إلى نهاية الولاية السيئة والطويلة جداً لرئيس الحكومة. وبرأي الصحيفة ترمز استقالتها أيضاً إلى عجز معسكر اليسار - الوسط عن وضع الأناية جانباً والعمل معاً، من أجل هدف مشترك؛ كما تشكل دليلاً على أن معظم الطاقة في معسكر الوسط - اليسار تنبذ على نزاعات داخلية، ومعظم «الذخيرة» السياسية موجهة إلى

داخل الطاقم. وجزمت بأن هذا لا بد من أن ينعكس في صناديق الاقتراع.

٢. حملة انتخابية تحت وطأة

شبهات فساد ضد نتنياهو

في يوم ٢٨ شباط ٢٠١٩ قام المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفياحي مندلبليت بتسليم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وطاقم الدفاع عنه «ملف شبهات» يفصّل مخالفات ارتكبها هذا الأخير خلال الفترة التي كان فيها موظفاً حكومياً (رئيس حكومة). وبموازاة ذلك أعلن مندلبليت أنه قرّر تقديم لائحة اتهام بحق نتنياهو بشبهة تلقي رشوة في القضية المعروفة باسم «الملف ٤٠٠٠»، بالإضافة إلى تقديم لائحة اتهام آخرين بشبهتي الاحتيال وخيانة الأمانة في القضيتين المعروفتين باسم «الملف ١٠٠٠» و«الملف ٢٠٠٠». وأضاف أنه قام بتسليم «ملف الشبهات» هذا إلى الجهات ذات العلاقة تمهيداً لعقد جلسة مساءلة لنتنياهو قبل تقديم لوائح الاتهام. وستُعقد جلسة المساءلة هذه بعد الانتخابات وبناء على نتائجها سيقرّر المستشار القانوني ما إذا كان سيقدمّ لوائح الاتهام أم لا.

وبموجب «ملف الشبهات»، سيُتهم نتنياهو بتلقي الرشوة في «الملف ٤٠٠٠»، وذلك على خلفية قيامه بالدفع قداماً بمصالح رجل الأعمال الإسرائيلي شاؤول أوفيتش المالك الرئيسي لشركة «بيزك» للاتصالات، في مقابل تغطية أخبار رئيس الحكومة وعائلته بشكل إيجابي في الموقع الإخباري «واللا» الذي يمتلكه أوفيتش. وتم إغلاق الملف ضد زوجة رئيس الحكومة سارة في هذه القضية، في حين سيتم توجيه تهمة تلقي الرشوة إلى أوفيتش وزوجته.

وفي «الملف ١٠٠٠» ستُوجه إلى نتنياهو تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة بشبهة تلقيه عطايا من الثري أرنون ملتشين ولن يتم توجيه أي تهمة ضد ملتشين في هذه القضية. وستُوجه تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة في «الملف ٢٠٠٠» على خلفية اتصالات جرت بين نتنياهو ومالك صحيفة «يديعوت أchronوت» وناشرها أرنون (نوني) موزس من أجل التضييق على صحيفة «يسرائيل هيوم» المنافسة في مقابل قيام «يديعوت أchronوت» بنشر أخبار عن رئيس الحكومة بصورة إيجابية. وسيتم اتهام موزس بالرشوة. وذكرت وسائل إعلام أن هذا الملف كان موضع خلاف في مكتب المستشار القانوني حيث رأى العديد من المسؤولين أنه يجب توجيه تهمة تلقي الرشوة إلى نتنياهو، بينما درس مندلبليت إمكان عدم توجيه أي تهمة إلى رئيس الحكومة (طالع مزيداً من التفاصيل حول شبهات الفساد التي تحوم حول نتنياهو في فصل «المشهد

ثمة من يعتقد أن محاولة نتنياهو عرقلة صدور قرار المستشار القانوني بشأنه تشكل «السبب الوحيد الذي جرّ الدولة من أجله إلى انتخابات مبكرة».

الاجتماعي» ضمن هذا التقرير).

وثمة من يعتقد أن محاولة نتنياهو عرقلة صدور قرار المستشار القانوني بشأنه تشكل «السبب الوحيد الذي جرّ الدولة من أجله إلى انتخابات مبكرة»^٦.

٣. انتخابات الكنيست الـ ٢١: النتائج والدلالات

أظهرت النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ ٢١ أن قائمة حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حصلت على ٣٦ مقعداً، وأن قائمة حزب «اليمين الجديد» برئاسة الوزيرين نفتالي بينيت وأبييلت شاكيد لم تتمكن من تجاوز نسبة الحسم (٢٥, ٣٪). ونشرت لجنة الانتخابات هذه النتائج بعد الانتهاء من عملية فرز مغلفات الاقتراع المزدوجة، التي تشمل أصوات جنود الجيش الإسرائيلي والمرضى في المستشفيات والسجناء والعاملين في السلك الدبلوماسي خارج البلد. ووفقاً لهذه النتائج أيضاً حصلت قائمة تحالف «أزرق أبيض» بين حزبي «مناعة لإسرائيل» برئاسة الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال احتياط بني غانتس و«يوجد مستقبل» برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد، والتي انضم إليها الرئيسان السابقان لهيئة الأركان العامة الجنرالان في الاحتياط موشيه يعلون وغابي أشكنازي على ٣٥ مقعداً.

وحصلت قائمة حزب شاس الحريدي برئاسة وزير الداخلية أرييه درعي على ٨ مقاعد، فيما حصلت قائمة الحزب الحريدي يهدوت هتوراه على ٧ مقاعد. وحصلت كل من قائمة حزب العمل برئاسة آفي غباي، وقائمة التحالف بين الجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير على ٦ مقاعد.

وحصلت كل من قائمة تحالف أحزاب اليمين «البيت اليهودي» و«الاتحاد الوطني» و«قوة يهودية»، وقائمة حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان على ٥ مقاعد.

وحصلت كل من قائمة حزب ميرتس برئاسة عضو الكنيست تمار زاندربرغ، وقائمة حزب «كلنا» برئاسة وزير المالية موشيه كحلون، وقائمة التحالف بين الحركة الإسلامية الجنوبية والتجمع الوطني على ٤ مقاعد.

ويتبين من هذه النتائج أن معسكر أحزاب اليمين والحريديم (اليهود المتشددون دينياً) حصل على ٦٥ مقعداً في مقابل ٤٥ مقعداً لمعسكر أحزاب الوسط - اليسار و ١٠ مقاعد للأحزاب العربية.

في واقع الأمر أعادت انتخابات ٢٠١٩ بكيفية ما التذكير بانتخابات ٢٠١٥.

في واقع الأمر أعادت انتخابات ٢٠١٩
بكيفية ما التذكير بانتخابات ٢٠١٥.

ولإثبات ذلك نقول إنه سبق أن أشرنا، في سياق مثل هذا الفصل في تقرير مدار الإستراتيجي للعام ٢٠١٦ ولدى التطرق للانتخابات السابقة، إلى أنه لم يحدث في تاريخ إسرائيل أن توحدت نخب أمنية وثقافية وإعلامية وفنية في مسعى منظم وواسع لإفشال رئيس حكومة كما توحدت ضد ننتياهو قبل انتخابات ٢٠١٥. وبحسب كثير من التحليلات آنذاك، وجهت هذه النخب لأحة طويلة من الاتهامات ضد ننتياهو كان من شأنها أن تضمن نزع الشرعية عن حقه في مواصلة تسلم منصب رئيس الحكومة، بما في ذلك اتهامات أطلقها المئات من الجنرالات المتقاعدين وعدد كبير من القادة السابقين في جهاز «الشاباك» و«الموساد» وتهدف إلى توعية الجمهور الإسرائيلي بمخاطر بقاء ننتياهو في سدة الحكم وتصوير حكمه بأنه ينطوي على خطر مباشر على الأمن القومي الإسرائيلي.

ووقف في صلب هذه الاتهامات أن ننتياهو يفتقد مؤهلات قيادية تجعله قادراً على مواجهة التحديات الماثلة أمام إسرائيل وأن كل ما يهيمه هو ضمان بقائه في ديوان رئاسة الحكومة. وخلال ذلك جرى تحميله المسؤولية عن الفشل في الحرب على غزة (٢٠١٤) وعجزه عن ردع حركة «حماس» (وهو اتهام وُجّه له أيضاً من جانب شركائه في اليمين وخاصة وزير الخارجية آنذاك أفيغدور ليبرمان). كما اتهم ننتياهو بأنه المسؤول المباشر عن تعاضم المشروع النووي الإيراني، والأُنكى من ذلك تمّ تحميله المسؤولية عن الأزمة غير المسبوقة في العلاقات مع الولايات المتحدة، الحليف الإستراتيجي الرئيس لإسرائيل. وفي الوقت عينه عجت وسائل الإعلام بقصص وروايات حول مظاهر الفساد في منزل ننتياهو وخاصة تلاعب زوجته سارة في الأموال العامة فضلاً عن تدخلها في شؤون الحكم.

وأكدت تحليلات كثيرة في حينه أن ننتياهو تمكن من الفوز في انتخابات ٢٠١٥ لأن المجتمع الإسرائيلي يميني في معظمه، وهذا جعل قطاعات واسعة منه تتقبل الخط الدعائي الذي عكف عليه رئيس الليكود وشدّد فيه على أن شعار «إلا ننتياهو» يهدف إلى منع تنويع حكومة يسارية مدعومة من فلسطينيين ٤٨ متهماً جهات غربية بضح أموال طائلة من أجل دفع هؤلاء الفلسطينيين للتصويت بكثافة.

كذلك تجنّب ننتياهو تنفيذ الاتهامات التي وجهت له، وبدلاً من ذلك اختار أن يشك في دوافع الذين وجهوا هذه الاتهامات ونجح في تصويرهم على أنهم «طابور خامس» يتعاون مع أعداء إسرائيل. من ناحية أخرى ظهر أنه على الرغم من أن جميع الاستطلاعات التي أجريت قبل الانتخابات منحت تحالف «المعسكر الصهيوني» تفوقاً على الليكود، فإنها في الوقت ذاته بينت أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي ترى

ثمة من بين المقربين من ننتياهو من يعتبر أن نتائج انتخابات ٢٠١٩ تشف عن انعدام ثقة الشارع الإسرائيلي بسلطات تطبيق القانون.

أن نتنياهو ما يزال الشخص الأكثر مناسباً لرئاسة الحكومة.

وفيما يتعلق بالتحليلات التي تتناول دلالات نتائج انتخابات ٢٠١٩، ثمة من بين المقربين من نتنياهو من يعتبر أن هذه النتائج تشف عن انعدام ثقة الشارع الإسرائيلي بسلطات تطبيق القانون التي حققت مع نتنياهو بشأن شبهات فساد واستقر قرارها على تقديم لوائح اتهام ضده.^٧

ثمة أيضاً من بين المقربين من نتنياهو من يعتبر أن هذه النتائج تعكس حجم التأييد الشعبي لاستمرار توليه منصب رئيس الحكومة لولاية خامسة، وفي الوقت نفسه تأييد نهجه في المجالين السياسي والأمني. ويؤكد القائلون بهذا أن الجمهور الإسرائيلي العريض قال نعم مدوية للإنسان المسؤول والمجرب وقال لا للجنرال (بيني غانتس) الذي بدأ أولى خطواته في الحقل السياسي. كما يؤكد هؤلاء أن هذا التأييد ينطوي على رسالة موجهة إلى أصدقاء نتنياهو وخصومه وأعدائه على حد سواء في المنطقة والعالم.^٨

في المقابل، رأت صحيفة «هآرتس» أن اليمين واليسار لم يعتبروا الانتخابات صراعاً إيديولوجياً بين معسكرين بشأن قضايا ملتهبة مطروحة على جدول أعمال إسرائيل، بل استفتاء على حكم نتنياهو. وفعلاً حرصت قائمة «أزرق أبيض»، البديل المركزي لنتنياهو، على ميوعة إيديولوجية، بحيث يستطيع أن يجد فيها معارضو نتنياهو من اليمين واليسار بيتهم السياسي. ويتضح من نتائج الانتخابات أن أغلبية الناخبين صوتت لمصلحة استمرار حكم نتنياهو، لكن لم يكن نتنياهو وحده هو الذي فاز، بل أيضاً الثقافة والأسلوب وقيم الحكم التي يعرفها الجمهور جيداً بعد عشرة أعوام من حكم متواصل وتراكم ١٣ عاماً من النشاط السياسي.^٩ وبرأي الصحيفة فإن ما انتصر هو «البيبية» («بيبي» هو الاسم المتداول لنتنياهو) التي لا تميز بين مصلحة الدولة وبين مصلحة نتنياهو.

وتابعت الصحيفة: الثقافة الحكومية والرسمية لنتنياهو التي لا كوابح لها انتصرت أيضاً: وصم الأقليات والمعارضة بأنها «طابور خامس»، الملاحقات السياسية، الأكاذيب والتحريض. وانتصرت أيضاً طريقة سلوكه الذي لا يعرف موانع أو قيود، ولا يتوانى لحظة عن تشويه سمعة كل من يهدد حكمه - سواء أكان رئيس هيئة أركان سابق تجراً على منافسته في الانتخابات، أم موظفين ومسؤولين رسميين قاموا بعملهم بنزاهة، مثل القائد العام للشرطة المنتهية ولايته روني أليش، ومدعي عام الدولة شاي نيتسان، والمدعية العامة ليئات بن - آري، ورئيس الدولة.

وانتصار نتنياهو هو بمثابة إعطاء ضوء أخضر لمواصلة الهجوم على مؤسسات

رأت صحيفة «هآرتس» أن اليمين واليسار لم يعتبروا الانتخابات صراعاً إيديولوجياً بين معسكرين بشأن قضايا ملتهبة مطروحة على جدول أعمال إسرائيل، بل استفتاء على حكم نتنياهو.

«لم يكن نتنياهو وحده هو الذي فاز، بل أيضاً الثقافة والأسلوب وقيم الحكم التي يعرفها الجمهور جيداً بعد عشرة أعوام من حكم متواصل وتراكم ١٣ عاماً من النشاط السياسي».

الحكم، والمس بالتوازن القائم بين السلطات وإضعاف لحراس التخوم، ومواصلة تقويض أحجار الأساس التي تقوم عليها الديمقراطية في إسرائيل. وانتصاره هو إقرار من جديد لـ «قانون القومية» الذي محا مبدأ المساواة ورسخ مكانه مبدأ التفوق اليهودي والدونية العربية. كما أن انتصاره هو تخلُّ عن السلام، وخضوع للمستوطنات، وتخلُّ عن حل الدولتين الذي يستند إلى تقسيم البلد، وتبني رؤية الضم. وباختصار هو «انتصار التطرف على الاعتدال»، على حد قول الصحيفة.

وتوقع رئيس تحرير «هآرتس» ألوف بن أن يكون لحكومة نتنياهو الجديدة هدفان

مركزيان:

الأول، إبعاد كل لوائح الاتهام التي تُهدد رئيس الحكومة؛

الثاني، ضم المستوطنات في أراضي ١٩٦٧ إلى إسرائيل بالتنسيق مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.^{١٠}

واستتبط بن هدف الضم أساساً من تصريحات أدلى بها نتنياهو خلال عدة مقابلات أجريت معه قبل الانتخابات بعدة أيام. وقد كرّر في جميع هذه المقابلات صيغاً مختلفة للرسالة نفسها: «إننا نبحث في ضم غوش عتسيون ومعاليه أدوميم. وأنوي البدء بتطبيق السيادة على المنطقة، لكنني لا أفرق بين كتل المستوطنات والنقاط المعزولة»؛ «جميع المستوطنات - سواء أكانت كتلاً أم لا- يجب أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية». وعندما سُئل هل يتوقع أن يعترف ترامب بالصفة الغربية كأراضٍ خاضعة للسيادة الإسرائيلية، كما اعترف بهضبة الجولان السورية المحتلة، أجاب: «انتظروا الولاية المقبلة». وبرأي بن، من الواضح أن كلام نتنياهو موجه نحو أذان يمينية، ولمزيد من الدقة نحو أذان الناخبين المتأرجحين بين الليكود وبين أحزاب اليمين المتطرف التي تؤيد الضم كجزء من أجندتها، والتي تسعى لكسب أصواتها كما فعل في انتخابات ٢٠١٥، والتي كانت بمثابة مؤشر جيد إلى نهجه المتمثل بنقل الليكود من يمين الوسط إلى أقصى اليمين، في سبيل استقطاب أصوات من الأحزاب التي تسوّق نفسها بأنها تقف إلى يمين الليكود.

ولا بد أيضاً من الالتفات إلى تحليلات رأّت أن سبب عدم تغيير حكم نتنياهو يعود إلى وجود طبقة وسطى في حالة مدّ اقتصادي، إلى جانب أقول موضوع الصراع مع الفلسطينيين.^{١١} ويؤكد أصحاب هذه المقاربة أنه خلال الأعوام العشرة الأخيرة لولاية الحكومات الثلاث برئاسة نتنياهو تحسّن الوضع الاقتصادي للإسرائيليين، فقد اختفى التضخم المالي، وتقلصت البطالة، وارتفع بمعدل واضح مستوى معيشة العائلات حتى في الفئات العشرية الدنيا.

توقع رئيس تحرير «هآرتس» ألوف بن أن يكون لحكومة نتنياهو الجديدة هدفان مركزيان: الأول، إبعاد كل لوائح الاتهام ضده؛ والثاني، ضم المستوطنات.

رأت تحليلات أن سبب عدم تغيير حكم نتنياهو يعود إلى وجود طبقة وسطى في حالة مدّ اقتصادي، إلى جانب أقول موضوع الصراع مع الفلسطينيين.

٤. «قانون القومية» الإسرائيلي:

حدود الجدل الداخلي

سنّ الكنيست الإسرائيلي يوم ١٩ تموز ٢٠١٨، بصورة نهائية، «قانون القومية». وأيد مشروع القانون ٦٢ عضو كنيست وعارضه ٥٥ عضواً. وسيكون هذا القانون واحداً من قوانين الأساس، التي لديها مكانة دستورية، ويرتكز عليها النظام القانوني الإسرائيلي، ويُعتبر إلغائها أكثر صعوبة من إلغاء القوانين العادية. ويعرّف «قانون القومية» إسرائيل بأنها «الوطن القومي للشعب اليهودي، الذي يمارس فيه حقوقه الطبيعية والثقافية والدينية والتاريخية لتقرير المصير». وينصّ على أن فلسطين التاريخية، التي تسميها الصهيونية «أرض إسرائيل»، هي «الوطن التاريخي للشعب اليهودي»، وعلى أن «حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل خاص بالشعب اليهودي»، ويقضي بأن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية لإسرائيل، فيما لم تعد اللغة العربية رسمية بل ذات مكانة خاصة.

وجاء في القانون بخصوص الاستيطان اليهودي، أن الدولة تعتبر تطوير الاستيطان اليهودي «من القيم الوطنية» وستعمل على تشجيعه.

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، عقب المصادقة على القانون، إنه بعد ١٢٢ عاماً من نشر ثيودور هيرتسل رؤيته، تحدّد في القانون مبدأ أساس لوجود إسرائيل، هو كونها الدولة القومية للشعب اليهودي. وأضاف أن المصادقة على القانون تُعدّ لحظة فارقة في تاريخ الصهيونية وإسرائيل. وادّعى نتنياهو أن إسرائيل ستحترم حقوق كل مواطنيها، وأنها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تفعل ذلك (طالع معالجة موسعة له في فصل «ال فلسطينيون في إسرائيل» ضمن هذا التقرير).

وأثار سنّ هذا القانون عاصفة من الجدل داخل المجتمع الإسرائيلي. وتمحور جُلّ هذا الجدل بين تيارين واسعين، وسرعان ما رُسمت حدوده. فهناك من جهة مؤيدو القانون الذين يقولون إنه بمنزلة إرساء قانوني ملائم وضروري لطابع إسرائيل القومي كدولة للشعب اليهودي، وأساساً في مواجهة جهات تسعى لإلغاء «حقوق الشعب اليهودي في وطن قومي على أرضه». ومن جهة أخرى هناك معارضو القانون، الذين يقولون إنه قانون تمييزي يسعى لتفويض طابع إسرائيل الديمقراطي، ويبيّن رسالة قومية متطرّفة.

ويجادل التيار الأول، المؤيّد، بأنّ القانون هو في التحصيل الأخير إرساء لهوية إسرائيل كدولة للشعب اليهودي في نطاق قانون أساس. وبرأيه، هذا الإرساء

الجدل حول قانون القومية تركّز حول تغييب شرط المساواة بين جميع مواطني الدولة. وأيضاً غياب أدنى تطرق إلى الطابع الديمقراطي للدولة.

ضروري بصفته ثقلاً مُضاداً لتكريس حقوق الإنسان المتعددة في قوانين أساس أخرى، سبق أن سنّها الكنيست. وبحسب هذه القراءة بما أن القصد من قوانين الأساس هو أن تشكل بنوداً في دستور الدولة مستقبلاً، ونظراً إلى صعوبة صوغ دستور شامل، فإن المطلوب، كما ورد في الشرح التوضيحي للقانون، هو «أن نضيف إلى المنظومة القانونية مجموعة أحكام تتناول الصفات الأساسية لإسرائيل كدولة يهودية». ويشدّد هذا التيار على أن عدم وجود مثل هذه الأحكام يخلق عدم توازن لمصلحة المكوّن الديمقراطي للدولة، والذي يجري التعبير عنه مثلاً في الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا، التي كثيراً ما تُتهم بأنها «تعطي أفضلية للمكوّن الديمقراطي على حساب المكوّن القومي اليهودي للدولة».

في المقابل يؤكد التيار الثاني، المعارض للقانون، أن طابع إسرائيل كدولة للشعب اليهودي مُكرّس في «وثيقة الاستقلال» التي أقرت في العام ١٩٤٨، وهو ليس عرضة لأي خطر حقيقي. كما يشير إلى أن بعض قوانين الأساس الموجودة تتعامل مع إسرائيل كـ«دولة يهودية وديمقراطية»، والمحكمة العليا تنطرق إلى هذا البعد في أحكامها. بناء على ذلك، فالقانون ليس ضرورياً من أجل هذا الغرض. في المقابل فإن تكرار التشديد في القانون على الطابع اليهودي للدولة، وعلى مكانة الشعب اليهودي، وعلى أهمية المستوطنات اليهودية والاستيطان عموماً، بالإضافة إلى التقليل من مكانة اللغة العربية، يخلق انطباعاً بأن كل من هو غير يهودي مُستبعد من «الجماعة»، ويُقدّم كأنه ليس شريكاً كاملاً في الدولة.

ورأت تحليلات كثيرة^{١٢} أن المشكلة الأساسية في القانون تتعلق بالتركيز على هوية إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، يمارس فيها هذا الأخير حقّه في تقرير مصيره، من دون أن يشمل ذلك المكوّن المُكمل الوارد في «وثيقة الاستقلال» بشأن المساواة بين جميع مواطني الدولة، وأيضاً من دون أدنى تطرق إلى الطابع الديمقراطي للدولة، علماً بأن «وثيقة الاستقلال» أسقطت عمداً أي تطرق إلى هذا الطابع. ومن هنا نبع التخوف من أن تشديد القانون على الهوية القومية للدولة سيكون على حساب مواطنيها غير اليهود. وتفاقم هذا التخوف على نحو خاص في إثر الجدل الذي ثار بعد إقرار القانون، وأدى إلى ردة فعل غاضبة من جانب الجمهور الدرزي، الذي عبّر عن إحساسه بالخيانة والإقصاء عن المجتمع الإسرائيلي، وتصنيفه كجمهور من الدرجة الثانية في بلده.

ورداً على ذلك أعرب مؤيدو القانون عن أسفهم إزاء هذه المشاعر، بل وحتى قالوا إنه ربما هناك مجال لتعديل القانون، كما فعل مثلاً زعماء حزبي «كلنا» (يمين-

وسط) و«البيت اليهودي» (يمين متطرّف)، ما أظهر أكثر فأكثر أن القانون يضع كل من هو غير يهودي في مرتبة أدنى. وشدّد هؤلاء المؤيدون على أنه في حال إجراء تعديل فسيتم ذلك كي يشمل المواطنين الدروز، وسائر من تمت تسميتهم بـ«المواطنين المخلصين»، مثل البدو والشركس وغيرهما فقط؛ أي على وجه التحديد من يتجنّد في الجيش الإسرائيلي ويساهم في «المجهود الوطني» (الحربيّ)، أمّا فيما يتعلق بالمواطنين الآخرين؛ أي العرب من مواطني الدولة، فليست هناك حاجة إلى ذلك. ومن الجليّ أن ذلك الجدل لا يعكس خلافاً عامودياً حول البند الأساس للقانون، وفحواه أن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، وأن أغلبية المعارضين للقانون تنطلق من أن وجود وضع فيه مساواة كاملة بين مواطنين ومساواة أقل بين مواطنين آخرين يُقوّض أحد المكونات الأساسية في النظام الديمقراطي، أي المساواة بين جميع المواطنين، ويمس بمكوّن حيوي آخر في النظام الديمقراطي الذي يُقدّم حماية جوهرية للأقلية، بالإضافة إلى كونه تعبيراً عن سيطرة الأكثرية.

بالإضافة إلى ذلك يشفّ هذا الجدل عن وجود تبرّم من مسارات أخرى موازية تجري على المستويين السياسي والقانوني، ويتمثّل أحدها وربما أكثرها خطراً في محاولات إضعاف قوة القضاة والمحكمة العليا، وحتى المس بشريعة الجهاز القضائي، وبدور المحكمة العليا كـ«حام للديمقراطية»، هذا الدور الذي يتمثّل تحديداً في نقد السلطتين التنفيذية والتشريعية، وحماية حقوق الفرد.

5. الهجوم على المحكمة العليا

صعدت وزيرة العدل في الحكومة الإسرائيلية المنتهية ولايتها، أيليت شاكيد، من حزب «اليمين الجديد» وسابقاً من حزب «البيت اليهودي» اليميني المتدين، عداها الإيديولوجي - السياسي لنهج المحكمة العليا بكونها الهيئة الأعلى في الجهاز القضائي - الذي تتولى شاكيد مسؤولية مباشرة عنه بحكم منصبها هذا. ومنذ يومها الأول في منصبها هذا لا تفوّت هذه الوزيرة أي فرصة لتأكيد هذا العداء وتأجيجه، ثم للتوضيح بأنها مُصرّة على إنجاز ما تعتبره «تغييراً جوهرياً» - هو «الثورة المضادة»! - يتمثّل في إحكام قبضة اليمين على الجهاز القضائي برمته، ليس فقط في تركيبة القضاة الشخصية في المحكمة العليا وإنما في منهجيات عملها أيضاً، متذرة بضرورة الحفاظ على مبدأ «الفصل بين السلطات» بما يضمن «القدرة على الحكم» (الحكومة) للسلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) بكونهما «منتخبتين وتمثلان الشعب»، بعدما «استولت» السلطة القضائية (المحاكم عموماً،

يشفّ الجدل حول قانون القومية عن وجود تبرّم من مسارات أخرى موازية تجري على المستويين السياسي والقانوني، ويتمثّل أحدها وربما أكثرها خطراً في محاولات إضعاف قوة القضاة والمحكمة العليا.

والمحكمة العليا خصوصاً)، غير المنتخبة وغير التمثيلية، على «مقاليد الحكم» من خلال «الثورة الدستورية» التي أحدثتها ابتداءً من العام ١٩٩٢، في إثر سن «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» وما عمدت إليه المحكمة من تكريس للحقوق الفردية الليبرالية استناداً إلى هذا القانون وتفسيراتها القضائية له.

وطوال العام ٢٠١٨ أثارت شاكيد عواصف كثيرة كان أبرزها حينما قالت إن «القضاة يواصلون، خطوة في إثر أخرى، فصل أنفسهم عن القوانين القائمة وأخذوا يعتبرون أنفسهم واضعي ومصممي القوانين المرغوب فيها». وأضافت أنه «من كونها مسؤولة عن تفسير القانون، حولت المحكمة العليا نفسها إلى مسؤولة عن وضع وتصميم السياسات». ثم تطرقت شاكيد إلى احتمال اتخاذ المحكمة العليا قراراً يقضي بإلغاء «قانون القومية» الجديد، استجابة للالتماسات التي قدمت إليها ضده، فأطلقت تحذيراً قالت فيه: «إذا ما قررت المحكمة العليا أن قوانين الأساس أيضاً هي قوانين غير محصنة من الرقابة القضائية، فسيكون ذلك بمثابة سلب الشعب حقه وقدرته على التأثير وإرساء القواعد الدستورية المناسبة، من خلال ممثليه المنتخبين، في الكنيست والحكومة. وبهذا، سينهي الشعب مهمته ودوره في ما كان معروفاً حتى اليوم بأنه نظام ديمقراطي في إسرائيل!»

وانتقدت شاكيد، في خطاب ألقته ضمن «مؤتمر القضاء» الذي عقدته نقابة المحامين في مطلع شهر أيلول ٢٠١٨، عدم اتخاذ المحكمة العليا قراراً فورياً يقضي برفض وشطب جميع الالتماسات المقدمة إليها ضد «قانون القومية»، لكونه «قانون أساس»، وقالت إن سلوك المحكمة العليا هذا «يجعل الشعب عديم الأهمية والجدوى ويُفقد أي دور في الهيكلية الدستورية الجديدة التي تصممها وتشكلها المحكمة العليا!» واعتبرت شاكيد أن «العملية التي تتعرض لها دولة إسرائيل خلال العقود الأخيرة تحدث تغييراً جوهرياً بعيد الأثر في بنية الحكم فيها. هذا النهج سيقودنا نحو الانتقال من سلطة الشعب إلى سلطة «مجلس حكماء القانون» (على غرار «مجلس حكماء التوراة!»)، ومن النظام الديمقراطي إلى حكم الفلاسفة!»

وخلصت شاكيد إلى إطلاق تحذير غير مسبوق في لهجته التهديدية الصريحة نحو المحكمة العليا وقضاتها، فقالت: «إن سلب الشعب صلاحيته في تحديد طابع دولته تحت مسميات مختلفة يهدم قاعدة العملية الديمقراطية. فمن شأن التضحية بالمبادئ والأسس القومية على مذبح القيم الكونية أن تنتهي إلى التضحية بالمبادئ والقيم والأسس الديمقراطية نفسها!» وأضافت: «إذا ما مارست المحكمة العليا الرقابة القضائية على قانون أساس (أي «قانون القومية» عينياً) فسيكون هذا بمثابة

أثارت شاكيد عواصف كثيرة كان أبرزها حينما قالت إن «القضاة يواصلون، خطوة في إثر أخرى، فصل أنفسهم عن القوانين القائمة وأخذوا يعتبرون أنفسهم واضعي ومصممي القوانين المرغوب فيها».

هزة أرضية، لا قضائية فحسب بل سياسية أيضا. إنه زلزال سيضرب مبنى الحكم وسيشعل حرباً بين السلطات المختلفة (التنفيذية والتشريعية والقضائية)!!^{١٣} وأثارت تصريحات شاكيد هذه عاصفة من ردود الفعل الغاضبة والمنددة، لم تقتصر على خصومها السياسيين - الحزبيين في المعارضة البرلمانية فقط، بل تعدتها إلى عدد من أبرز الحقوقيين والقضائيين في إسرائيل، ممن رأوا فيها «إعلان حرب شعواء على المحكمة العليا والجهاز القضائي برمته، بل على النظام الديمقراطي كله في دولة إسرائيل».^{١٤}

ووصفت رئيسة المحكمة العليا السابقة والنايئة العامة للدولة سابقا، دوريت بينيش، هذه التصريحات بأنها «تجاوز لخطوط حمراء» لأنها تتضمن «أقوالاً خطيرة جداً، ومتطرفة لم أسمع مثيلا لها من قبل وهي لا تعكس واقع نظام الحكم الحقيقي في إسرائيل». وقالت بينيش إن ما ورد في تصريحات الوزيرة شاكيد «هي تعبير ديماغوغية مستوحاة من أنظمة حكم أخرى، مختلفة، وتعبّر عن قصور حاد في فهم ماهية الديمقراطية ومعانيها».

ورفضت بينيش ما وصفته بأنه «الحديث الديماغوغي الرامي إلى بث التحريض» عن «هيمنة المحكمة العليا على الكنيسة أو استيلاء المحكمة العليا على إرادة الشعب». وقالت: «ربما كانت كلمة تحريض كلمة حادة وخطيرة، لكن ما معنى هذه المحاولة لإحداث شرخ بين المحكمة وبين الشعب؟».

وقال قاضي المحكمة العليا المتقاعد والمستشار القانوني للحكومة سابقا، البروفسور إسحق زامير، إن «إسرائيل لم تشهد هجوما فظا وخطيرا كهذا على المحكمة العليا من قبل». وتساءل: «من الذي سيدافع عن المحكمة والجهاز القضائي إذا كانت وزيرة العدل هي التي تقود هذا الهجوم الكاسح؟». ثم أضاف: «القضاة لا يعيقون الحوكمة. الوزير الذي يتصرف بحكمة وبصورة لائقة يكون قادرا على الحكم... إذا كانت الحوكمة تعني التسبب والانفلات فعندئذ نعم من واجب المحكمة العليا أن تقف في وجهها وتمنعها... على كل مواطن أن يعي أن لا صلاحيات لدى الحكومة سوى ما خولها القانون من صلاحيات وإلا فهي حالة من الفوضى أو من الدكتاتورية». وتساءل زامير: «هل يقرر الوزير شخصا ما هي الصلاحيات التي يحددها له القانون؟ هذا ما يحصل في الأنظمة التوتاليتارية، لا في الأنظمة الديمقراطية».

وفي وقت سابق، من العام ٢٠١٨، كان رئيس المحكمة العليا السابق أهارون باراك - «المتهم» بأنه «قائد الثورة الدستورية». قد تطرق في مقابلة صحافية إلى

الحرب الإيديولوجية - السياسية المتواصلة التي يشنها اليمين الإسرائيلي وقادته، في الحكومة والكنيست وخارجهما، ضد الجهاز القضائي وفي مقدمته المحكمة العليا، مشيراً إلى أن «إسرائيل تشهد في الفترة الأخيرة توجهاً يبرز بصورة أساسية في أوساط القيادات السياسية يقوم على الاعتقاد بأن القوة تتفوق على الحاجة إلى فهم الآخرين وتفهمهم وعلى الحاجة إلى البحث عن نقاط الاتفاق والتوافق». وأضاف: «إن القيادة السياسية الحالية تسترشد بمبدأ حق القوة، لا قوة الحق. إنها قيادة عنيفة تفتعل صدامات وخلافات بين شرائح السكان المختلفة - بين اليهود والعرب، بين الحريديم وغير الحريديم».

وأكد باراك أن «المحكمة العليا الإسرائيلية تعتمد درجة عالية من ضبط النفس والرقابة الذاتية، لكن المشرّع (الكنيست) والمنفذ (الحكومة) أيضاً ملزمان بضبط النفس والرقابة الذاتية. لا يجوز للمشرّع فعل كل ما يستطيع أن يفعل. عليه أن يفهم أنه يعيش في مجتمع مركب ومعقد، مجتمع أسباط كما وصفه رئيس الدولة، وعلى المشرّع أيضاً أن يبدي اهتماماً واعتباراً كافيين ولائقين بالفرد، بالأقليات وبكل من لا يتفق معه». وأضاف: «للأسف الشديد، لا تتعامل سلطات الحكم لدينا - وخاصة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية - مع الأقلية العربية بصورة لائقة مبنية على التفهم والاحترام».

ورأى باراك أن «استخدام القوة من جانب القيادة السياسية يشكل تعبيراً واضحاً عن انعدام الثقة بالنفس، تعبيراً عن انعدام الثقة بقوتها وبقوة كلماتها وأفكارها. وتفتقر القيادة السياسية الحالية إلى الثقة بأنها قادرة على الإقناع، ولذا فبدلاً من محاولة الإقناع، تلجأ إلى استخدام القوة. ليس في هذا سوى دليل على انعدام الثقة والإيمان بنفسك وبطريقك».

وعن التذرع بالحوكمة والقدرة على الحكم لشن هجوم تلو الآخر على المحكمة العليا وتعميق الإجراءات العملية لإحداث تغييرات جوهرية في بنيتها وأدائها، قال باراك إن «الحوكمة ليست إلا كلمة نظيفة تُستخدم للتغطية على أعمال وتصرفات مخالفة للقانون». وأضاف: «هذه ذريعة للتوصل من واجب الامتثال للقوانين والانصياع لقرارات قضائية تصدر عن المحاكم. لكن في اللحظة التي نصل فيها إلى عدم تنفيذ قرارات المحكمة العليا، فعندئذ نكون قد وصلنا إلى نهاية الديمقراطية. ليس إلى بداية نهايتها، وإنما إلى نهايتها الفعلية والحقيقية».^{١٥}

في سياق متصل أقر الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الأولى، يوم ٧ أيار ٢٠١٨، مشروع قانون «فقرة التغلب» غداة إقراره بالإجماع في «اللجنة الوزارية لشؤون

رئيس المحكمة العليا السابق
أهارون باراك: «المحكمة العليا
الإسرائيلية تعتمد درجة عالية
من ضبط النفس والرقابة الذاتية،
لكن المشرّع (الكنيست) والمنفذ
(الحكومة) أيضاً ملزمان بضبط
النفس والرقابة الذاتية».

باراك أيضاً: «الحوكمة ليست إلا
كلمة نظيفة تُستخدم للتغطية
على أعمال وتصرفات مخالفة
للقانون»

التشريع»، التي تترأسها وزيرة العدل أيليت شاكيد. و«فقرة التغلب» هذه هي تعديل للمادة رقم ٨ من «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية»، والمادة رقم ٤ من «قانون أساس: حرية العمل»، والتي اصطلح على تسميتها «فقرة التقييد» - تقييد الكنيست وحرية المطلقة في سن قوانين تتعارض مع حقوق إنسان أساسية يضمنها قانوننا الأساس المذكوران بشكل خاص، بمعنى: تخويل المحكمة العليا الإسرائيلية صلاحية إلغاء قانون ما، أو بنود عينية من قانون، في حال توصلت المحكمة إلى كونه «قانونا غير دستوري» (أو «بندا غير دستوري») لتعارضه مع نصوص في قانوني الأساس وتعيده على حقوق إنسان أساسية، بصورة غير تناسبية. ورغم أن المحكمة العليا لم تستخدم صلاحيتها هذه ولم تمارسها إلا بصورة حذرة وجزئية جدا، منذ سنّ قانوني الأساس المذكورين في العام ١٩٩٢، إلا إن سنّ «فقرة التغلب» هذه يأتي لوضع حد حتى لهذا الاستخدام الجزئي والمحدود الذي اختارت المحكمة العليا اعتماده في ممارسة صلاحيتها القانونية في إلغاء قوانين غير دستورية ولسدّ الباب أمام أي استئناف على ما يمكن أن تشرعه الأغلبية البرلمانية - السياسية من قوانين تضيّق رقعة الحقوق، وتنتهكها وتتعدى عليها، وخاصة على خلفية أجواء التطرف والعنصرية المتصاعدة في داخل إسرائيل.

ولتحقيق هذا الغرض، يتضمن مشروع القانون الجديد (يمكن تسميته: «قانون التغلب على حقوق الإنسان الأساسية») ثلاثة بنود مركزية، هي: أولا - يستطيع الكنيست إعادة سنّ أي قانون تقرر المحكمة العليا إلغاءه على خلفية تعارضه مع «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية»؛ ثانيا - من أجل (إعادة) سنّ قانون أُلغته المحكمة العليا، يحتاج الكنيست إلى أغلبية ٦١ عضو كنيست؛ أي أغلبية عادية جدا، تكون متاحة لأي ائتلاف حكومي عادة؛ ثالثا - القانون الذي يجري سنّه من جديد يكون ساري المفعول لمدة أربع سنوات ويشار في نضجه، صراحة، إلى أنه يسري على الرغم من «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية»!

وخلافا لد «قانون أساس: حرية العمل»، الذي يضمن حقا عينيا محمدا (حرية اختيار المهنة ومجال العمل)، فإن «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» يشكل، في الواقع القانوني والقضائي الإسرائيلي، ما يمكن اعتباره بمثابة «ميثاق حقوق الإنسان» غير المكتمل في دولة إسرائيل، إذ يضمن - سواء في نصه الصريح أو في التفسيرات القضائية التي أضافتها المحكمة العليا إليه - الحقوق الأساسية الأكثر أهمية في النظام الديمقراطي، ومن بينها: الحق في الحياة، الحق في المساواة، الحق في الحرية، الحق في حرية التعبير، الحق في التظاهر، الحق في الكرامة الشخصية

الحق في حرية الحركة والتنقل، الحق في الخصوصية وغيره.

أما فيما يتعلق بالإشارة إلى أن القانون «سيكون ساري المفعول لمدة أربع سنوات»، وهو ما يُقصد به الزعم بأن القانون العيني الذي (سوف) يتم سنه «بالرغم من قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» وبما يتناقض معه سيكون «قانونا مؤقتا» ولفترة زمنية محدودة، فهي لا تعدو كونها محاولة للتضليل ولذر الرماد في العيون. وهذا ما تؤكدته التجربة السابقة في التعديل الذي أدخله الكنيست على «قانون أساس: حرية العمل»، إذ إنه تضمن مثل هذه الإشارة أيضا. لكن، حين اقترب موعد انتهاء مفعول هذا التعديل (بانتهاؤ السنوات الأربع)، سارع الكنيست إلى إدخال تعديل آخر على القانون نص على أن «انتهاء مفعول القانون بعد أربع سنوات لا يسري على قانون جرى سنه خلال السنة الأولى من سنّ فقرة التغلب»، ما أدى عمليا إلى تمديد مفعول القانون إلى أجل غير مسمى. وهو الأمر الذي قد يحدث، على نحو مؤكد، في حالة مشروع القانون الحالي.

وبناء على هذا، من الواضح أن مشروع القانون الجديد يأتي لإفراغ قانون الأساس هذا من مضمونه ولتجريده من مكانته الدستورية التي كانت محفوظة له حتى الآن، بما يفتح الأبواب على مصاريحها أمام الأغلبية الائتلافية (المتاحة تماما ودائما - 61 عضو كنيست!) لسنّ أي قانون ترغب فيه لضرب أي حقوق تراها غير لازمة أو «زائدة عن الحاجة» أو أن قطاعات معينة من المواطنين في البلاد لا تستحقها، دون أن تبقى أي كوابح أو عوائق، قانونية وقضائية، يمكن أن تقف في طريق هذه الأغلبية البرلمانية وأن تحول دون فرض إيديولوجيتها في نصوص قانونية ملزمة.

وفي محاولة لدحض ادعاءات الائتلاف اليميني الحاكم في تبرير مسعاه المحموم لسن «قانون التغلب» هذا، نشر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (القدس) بعض التوضيحات الضرورية عن «فقرة التغلب»، أكد فيها أن المحكمة الإسرائيلية العليا لم تلغ، منذ تأسيسها وحتى اليوم، سوى 18 قانونا فقط، بينما لم تلغ المحكمة ذاتها خلال دورة الكنيست الـ 20 سوى 4 قوانين فقط، وذلك خلافا لأحد ادعاءات اليمين الحاكم المركزية بأن «المحكمة تلغي قوانين بالجملة». وبالمقارنة مع المحاكم العليا (أو الدستورية) في دول أخرى، وجد «المعهد» ما يلي: خلال الفترة المذكورة نفسها (منذ العام 1992 حتى اليوم)، ألغت المحكمة العليا في ألمانيا 206 قوانين، وفي كندا 66 قانونا، وفي إيرلندا 36 قانونا، وفي الولايات المتحدة 50 قانونا جميعها قوانين فيدرالية. وأوضح «المعهد» أيضا أن «المحاكم العليا في أغلبية الدول الديمقراطية

«المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»
(القدس): المحكمة الإسرائيلية
العليا لم تلغ، منذ تأسيسها وحتى
اليوم، سوى 18 قانونا فقط، بينما
لم تلغ المحكمة ذاتها خلال دورة
الكنيست الـ 20 سوى 4 قوانين
فقط.

مخولة صلاحية إلغاء أي قانون يتعارض مع نصوص الدستور»، وهو ما تفعله المحكمة العليا الإسرائيلية في حال تعارض نص قانوني مع أحد قوانين الأساس (التي تشكل، معاً، «نصوصاً دستورية» في غياب دستور مكتوب لدولة إسرائيل حتى الآن!).

كما أوضح «المعهد» أن قانوني الأساس المذكورين، اللذين سنهما الكنيست في العام ١٩٩٢، «رفعاً إسرائيل درجة وضماها إلى نادي الدول الديمقراطية التي توفر الحماية الدستورية لحقوق الإنسان الأساسية، وهي التي لم تكن مضمونة أو محمية من قبل». وفي ضوء ذلك، سيكون من الختل والشذوذ تراجع إسرائيل عن هذا الوضع بينما تتقدم معظم الدول الديمقراطية نحو تبني تسويات تضمن الحماية الدستورية المتينة لحقوق الإنسان الأساسية.

ويرى «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» أن الوضع الأفضل والأمثل هو وضع دستور لدولة إسرائيل «أو، على الأقل، سن قانون أساس: التشريع، بحيث يلقي واجبات جدية، واضحة ومحددة، على الكنيست لدى إقدامه على سن قوانين جديدة، في مقابل تخويل المحكمة العليا صلاحية إلغاء أي قانون غير دستوري شريطة أن تقوم بذلك هيئة موسعة من القضاة قوامها ٩ قضاة على الأقل. ويشكل هذا التوازن، بين ما هو مسموح للكنيست وما هو مسموح للمحكمة، سر نجاح النظام الديمقراطي ومن المحذور الإخلال به من طرف واحد»، كما يؤكد «المعهد».

ورداً على ادعاءات اليمين الحاكم بأن «القضاة غير منتخبتين ولا يحظون بثقة الجمهور»، ذكر المعهد للديمقراطية بأن «مؤشر الديمقراطية» للعام ٢٠١٧ بين أن المحكمة العليا تحظى بثقة ٥٦٪ من الجمهور في إسرائيل، في مقابل ٢٦٪ فقط يثقون بالكنيست، كما أن ٥٨٪ يعارضون نزع صلاحية المحكمة العليا بشأن إلغاء قوانين أقرها الكنيست، في مقابل ٣٣٪ يؤيدون ذلك.

وفي الرد على ادعاء اليمين الحاكم بأن «المحكمة العليا مُكوّنة من طغمة من القضاة تمارس الاستبداد»، قال «المعهد» إن «استبداد الأغلبية الحاكمة هو النتيجة التي علينا، نحن الجمهور الواسع، الخوف والقلق منها، بينما المحكمة العليا محدودة ومقيدة جداً في صلاحياتها». وأوضح أنه لولا المحكمة العليا، لأمكن الكنيست وأغلبيته البرلمانية (الحكومية) سن أي قانون، وهنا يبرز دور المحكمة العليا في حماية الضعفاء والأقليات وحقوقها من طغيان الأغلبية.^{١٦}

٦. الكنيسة حلبة مركزية لدعم الاحتلال والاستيطان ولدوس الديمقراطية وقيمتها!

مع انتهاء دورة الكنيسة العشرين أشارت تقارير كثيرة في معرض تلخيصها إلى أن الكنيسة كان حلبة مركزية لدعم الاحتلال والاستيطان ولدوس الديمقراطية وقيمتها.

وكان في مقدمتها «تقرير القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان في الكنيسة الـ٢٠» الصادر عن مركز «مدار» بالتعاون مع دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.^{١٧} وجاء فيه أن الدورة العشرين للكنيسة الإسرائيلي والتي امتدت ما بين ٧ أيار ٢٠١٥ وحتى ١ كانون الثاني ٢٠١٩ شهدت موجة غير مسبوقه من التشريعات العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. فقد عاجت ٢٢١ قانونا ضمن هذا الإطار، من بينها ٣٥ قانونا أقرت بالقراءة النهائية، إضافة إلى ٦ قوانين استدمجت في هذه القوانين، ما يعني عمليا أنه تم سن ٤١ قانونا. كما بقي على جدول أعمال الكنيسة قانونان في مرحلة القراءة الأولى، وهما مرشحات لاستمرار تشريعهما في الولاية البرلمانية الجديدة، في حين أن القوانين الـ ٢٣ التي أقرت بالقراءة التمهيديّة وبقيت عند هذه المرحلة من مسار التشريع، تعكس أكثر طابع التركيبة البرلمانية، وهذا ما يتعزز أكثر من خلال قراءة ١٥٣ مشروع قانون أدرجت على جدول الأعمال، ولم تدخل مسار التشريع.

وأضاف التقرير: للمقارنة فإنه في الولاية الـ ١٧ للكنيسة إبان فترة حكومة كديما برئاسة إيهود أولمرت، ٢٠٠٦-٢٠٠٩، تم إقرار ٦ قوانين، وفي الولاية التالية الـ ١٨، في فترة حكومة بنيامين نتنياهو، ٢٠٠٩-٢٠١٣، تم إقرار ٨ قوانين؛ أي أن حكومة نتنياهو الرابعة سجلت زيادة بنسبة ٥٨٣٪ في التشريعات العنصرية والتمييزية والداعمة للاستيطان (إذا ما احتسبنا فقط ٣٥ قانونا) مقارنة بالكنيسة الـ ١٧، وزيادة بنسبة ٤٣٧٪ مقارنة بالكنيسة الـ ١٨ التي ترأس نتنياهو خلالها الحكومة أيضاً، فيما لا توجد إحصائية بشأن الولاية الـ ١٩ برئاسة نتنياهو ٢٠١٣-٢٠١٥، كونها قصيرة ولم يستمر عمل الكنيسة لأكثر من ٢٠ شهرا.

وفيما عدا الزيادة الكمية في المشاريع والقوانين، فإن بعض القوانين التي تم إقرارها في الكنيسة الـ ٢٠ تحمل ثقلا نوعيا وتشكل مؤشرا إستراتيجيا إلى وجهة إسرائيل القريبة والبعيدة. وفي هذا الإطار فإن قانون أساس القومية وقانون التسوية يعدان من القوانين النوعية التي سنّها الكنيسة والذان يهدفان إلى تحصين الفوقية اليهودية وتعزيز خطط الضم ودعم الاستيطان.

«شهدت الدورة العشرين للكنيسة الإسرائيلي والتي امتدت ما بين ٧ أيار ٢٠١٥ وحتى ١ كانون الثاني ٢٠١٩ شهدت موجة غير مسبوقه من التشريعات العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان».

«فيما عدا الزيادة الكمية في المشاريع والقوانين، فإن بعض القوانين التي تم إقرارها في الكنيسة الـ ٢٠ تحمل ثقلا نوعيا وتشكل مؤشرا إستراتيجيا إلى وجهة إسرائيل القريبة والبعيدة».

ويشير التقرير إلى أنه فضلاً عن موجة التشريعات العنصرية التي قادتها أحزاب الائتلاف، من المهم الإشارة إلى مستوى معارضة ضحل من قبل كتلتي المعارضة المركزيتين («يوجد مستقبل» و«المعسكر الصهيوني») وتُستثنى من ذلك كتلتا «القائمة المشتركة» وميرتس، اللتان شكلتا فعلياً المعارضة الوحيدة المثابرة لهذه الموجة؛ بالإضافة إلى ذلك ساهمت كتلة «يوجد مستقبل» بسلسلة من المبادرات لقوانين قمعية، تستهدف أساساً أهالي الضفة والقدس، وقوانين تستهدف السلطة الفلسطينية، وأبرزها نهب أموال الضرائب.

ووفقاً للتقرير بدأ تدفق مشاريع القوانين على جدول أعمال الكنيست منذ اليوم الأول لبدء عمل الهيئة العامة (٨ أيار ٢٠١٥) بعد الانتخابات التي جرت يوم ١٧ آذار ٢٠١٥. وكثير من القوانين التي بدأ العمل عليها، كانت مشاريع قوانين تم إدراجها في ولايات برلمانية سابقة. وكانت التقديرات لقسم منها، أنها لن تدخل إلى مسار التشريع، استناداً لما لاقته من معارضة في ولايات برلمانية سابقة، حتى في أوساط اليمين، وبالذات الليكود. إلا أنه كلما كان يتقدم العمل البرلماني، كانت تتضح صورة عكسية، وباتت قوانين سارية، وأخرى دخلت مسار التشريع، ولا يعود ذلك إلى مجرد المنافسة داخل دوائر اليمين الاستيطاني الذي يقوده نتنياهو، بل أيضاً إلى القناعات الإيديولوجية داخل رأس الهرم الحاكم. لكن التحوّل الأكبر في هذه القوانين بدأ فوراً بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، في أوائل شهر تشرين الثاني ٢٠١٦؛ مثل قوانين تتعلق بالقدس المحتلة، وقوانين ضم الضفة، وأخرها قانون القومية العنصري، الذي مكث في أروقة البرلمان الإسرائيلي ٧ سنوات، ومُرّت عليه ثلاث ولايات برلمانية، حتى تم إقراره كلياً.

ورأى التقرير أن سياسات الإدارة الأميركية بزعامة دونالد ترامب شجعت حكومة نتنياهو على تمرير قوانين في غاية الخطورة، كانت سستحفظ منها إدارات أميركية سابقة؛ برغم أن تلك الإدارات لم تتعد كثيراً، من حيث الجوهر، عن السياسات الإسرائيلية. وفي بعض الأحيان، سبقت الإدارة الأميركية الحكومة الإسرائيلية في إجراءات معادية للشعب الفلسطيني؛ مثلاً، حينما قررت الإدارة الأميركية خصم أموال دعم للسلطة الفلسطينية، بذرائع شتى من ضمنها دفع مخصصات للأسرى المحررين وفي السجون ولعائلاتهم، ولعائلات الشهداء. والإجراءات الأميركية بدأت في مطلع العام ٢٠١٨، بينما الحكومة الإسرائيلية قررت الإسراع في سن قانون سلب ونهب أموال الضرائب الفلسطينية، بذات الذريعة، في ربيع وصيف العام ٢٠١٨. وكما ورد في التقرير السنوي حول القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال

والاستيطان، الصادر عن مركز «مدار» في نيسان ٢٠١٨، فإن قسما جديا من قوانين الضم، أساسا، بما فيها قوانين القدس، دخل مسار التشريع، ولاحقا أقر بعضها، بعد انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة، وحتى قبل أن يدخل إلى البيت الأبيض.

وخلص التقرير إلى أن نهج حكومة نتنيا هو بعد انتخاب ترامب يعني أن الحكومة التي كانت تنصت على مدى السنوات أساسا للأصوات الصادرة عن البيت الأبيض، شعرت منذ مطلع تشرين الثاني ٢٠١٦ بأن يدها باتت طليقة أكثر.

وأكد تقرير جديد صدر عن «جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل في نهاية ٢٠١٨^{١٨}، استمرار المنحى «المثير جدا للقلق» - حسب تعبير معدّي التقرير في مقدمته - والمتمثل في «تآكل القيم الديمقراطية في إسرائيل والدفع بقوة نحو مبادرات تشريعية معادية للديمقراطية»، غير أن «الحقيقة المثيرة للقلق بشكل خاص»، كما يصفها التقرير، هي «أن إحدى الحلقات المركزية التي تُستخدم لدوس الديمقراطية وقيمتها وللمس بقواعد اللعبة الديمقراطية هي البرلمان (الكنيست) نفسه - قلب النظام الديمقراطي الذي يُفترض فيه أن يشكل رمزا للديمقراطية الإسرائيلية، للدفاع عنها وحمايتها!»

وصدر هذا التقرير، الذي يشكل وثيقة تفصيلية لنتائج ما قامت به «جمعية حقوق المواطن» من رصد ومتابعة في مجال التشريعات والمبادرات الأخرى التي تقلص الحيز الديمقراطي في إسرائيل وتحاصره، تحت عنوان «تقلص الحيز الديمقراطي في إسرائيل - الكنيست الـ ٢٠: صورة وضع»، وامتد على ٣٠ صفحة تضمنت استعراضا لجميع التشريعات والمبادرات التشريعية المعادية للديمقراطية خلال دورة الكنيست الـ ٢٠، منذ بدايتها.

وشددت مقدمة التقرير على خطورة التصريحات والنشاطات التي تصدر عن مسؤولين كبار في الساحة السياسية في إسرائيل، وخصوصا منها تلك التي تصدر عن الكنيست، لما لها من «إسقاطات بعيدة المدى والأثر على الجمهور الإسرائيلي عامة وعلى مواقفه تجاه الديمقراطية، حقوق الإنسان، مجموعات الأقلية (السياسية، الاجتماعية، الإثنية وغيرها)، سلطة القانون وغيرها».

ويؤكد التقرير أنه في سيرورة تقلص الحيز الديمقراطي، تواجه القواعد الأكثر أساسية في اللعبة الديمقراطية تحديات جسيمة، بل قد يجري دفعها أحيانا نحو الحد الأقصى الإشكالي جدا. ويشير إلى أن أحجار الأساس في النظام الديمقراطي هي: الفصل بين السلطات واحترام السلطات الأخرى ووظائفها، بما في ذلك المجتمع المدني؛ حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، ومن بينها بالطبع الحق في

«في سيرورة تقلص الحيز الديمقراطي، يتعزز طغيان الأغلبية واستبدادها تجاه الأقليات».

المساواة والحق في حرية التعبير والاحتجاج؛ مقاومة استبداد الأغلبية (السياسية أو القومية)؛ اللجوء إلى استخدام أدوات وإجراءات متطرفة (بما فيها المس بحقوق أساسية) تشكل نتاجا حتميا لمفهوم «الديمقراطية الدفاعية»؛ مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويجزم بأن هذه كلها تتعرض لتفسيرات مغرصة، أحادية البعد ومغالطة، ومحاولات تقويض منهجية. لكن الأمر يصبح أكثر خطورة في عصر «السياسة الجديدة» الراهنة، إذ تتآكل قواعد اللعبة، الشكلية وغير الشكلية، على نحو يبدو فيه أنه لم يعد ثمة مجال بعد، ولا احترام ولا استعداد، للإصغاء وللبحث مع من لا يتبنى موقف الأغلبية ويتماثل معها.

ويتجسد المس بالديمقراطية، بحسب التقرير، في تشكيلة واسعة من الممارسات المرتبطة، جميعها، ببعضها البعض: ١- محاولة المس بمكانة، صلاحيات وعمل المؤسسات التي تشكل الهيكلية الديمقراطية، تشكل منظومة التوازنات والكوابح الحيوية جدا في النظام الديمقراطي وتضمن سيادة القانون، الإدارة السليمة، حماية حقوق الإنسان والأقليات، كما تضمن انعدام الفساد واستبداد الأغلبية؛ ٢- محاولة إسكات الأصوات التي تعبر عن آراء ومواقف نقدية حيال السلطة الحاكمة، بما في ذلك مواقف وآراء نقدية تصدر عن أقليات اجتماعية أو سياسية؛ ٣- محاولة نزع الشرعية عن الخصوم السياسيين، منظمات حقوق الإنسان والأقليات؛ ٤- محاولة تضيق الخناق على كل من لا تتسابق مواقفه وآراؤه، أو نشاطاته، مع ما «تفرضه» الأغلبية السياسية؛ ٥- تصوير الأقليات في المجتمع الإسرائيلي وكأنها في صف العداء للدولة، إلى جانب شرعنة المس بحقوقها المدنية والسياسية.

وتتعدد وتتنوع مظهرات هذه التصريحات، الممارسات، التشريعات والمبادرات، وتشمل: اقتراحات قوانين تمس بحقوق أساس تشكل القاعدة الأساسية للنظام الديمقراطي، وفي مقدمها الحق في حرية التعبير والاحتجاج السياسي والحق في المساواة أمام القانون؛ تهجمات كلامية ضد من يشكلون الأقلية البرلمانية في الكنيست وفي المجتمع في الوقت الراهن؛ محاولات للمس بالمؤسسات الضرورية والحيوية لوجود النظام الديمقراطي، وفي مقدمها بشكل خاص: المحكمة العليا، رئيس الدولة، المستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة للدولة، الشرطة، مراقب الدولة، وسائل الإعلام؛ محاولات للمس بالنشاط الشرعي والحيوي الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان والتغيير المجتمعي ومحاولات نزع الشرعية عن هذه المنظمات وعن نشاطاتها؛ محاولات للمس بالحريات الأكاديمية وبالمؤسسات الأكاديمية وبالحيات الثقافية - الفنية الحرة وغيرها. وتؤدي هذه كلها، في النتيجة، إلى المس بالمبادئ

الأساس في النظام الديمقراطي في إسرائيل: المس المتواصل والمتراكم بحرية التعبير والاحتجاج، بكرامة الإنسان وبالحد في المساواة؛ المس بحرية الانتظام والمس بإمكانيات وجود التعددية وبشرعية وجود المواقف، الأفكار والآراء المختلفة. وفي الوقت نفسه، «يتعزز في إسرائيل طغيان الأكثرية واستبدادها تجاه الأقليات، الاجتماعية، السياسية والقومية، كما يتعمق ويتفاقم المس بحقوق هذه الأقليات جميعها». وتؤدي هذه الممارسات، التصريحات والمبادرات، في مجملها وفي نتيجتها النهائية، إلى مس عميق وخطير بالمبادئ الأساس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي في إسرائيل: مس بالمؤسسات الحامية للنظام الديمقراطي وبالفصل الواضح بين السلطات الثلاث؛ مس بالفهم الجماهيري العام لمعنى الديمقراطية وللعناصر الحيوية اللازمة لوجودها؛ مس متواصل ومتراكم بحرية التعبير والاحتجاج، بكرامة الإنسان وبالحد في المساواة؛ مس بحرية الانتظام؛ مس بإمكانية وجود التعددية وبشرعية وجود مواقف، آراء وأفكار مختلفة. كما يتعمق استبداد الأغلبية تجاه الأقليات الاجتماعية، السياسية والقومية، ويتفاقم المس بحقوق هذه الأقليات.

وأشار التقرير إلى أنه من الواضح أن هذه التطورات تحصل على خلفية واقع اجتماعي وسياسي محدد، يتميز بالتوتر الحاد والدائم، وإن لم يكن عنصرا جديدا إلا أنه يكون أكثر شدة وأثرا أحيانا. ويشمل الواقع المذكور، بالطبع، الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الاحتلال والنزاعات المسلحة الكثيرة؛ الفجوات الاجتماعية - الاقتصادية العميقة والحادة؛ التمييز والعنصرية تجاه مجموعات سكانية مختلفة؛ ظواهر الهجرة واللجوء؛ خلافات حادة في الآراء في مجال العلاقة بين الدين والدولة؛ وغيرها.

ومع ذلك، يبدو أن الحجة التي يتكرر استخدامها على ألسن عدد من المسؤولين السياسيين الكبار بأن «لا قدرة للحكومة على الحكم»، ما يعني الحاجة «الماسة» إلى إجراء تغييرات جوهرية وعميقة في قواعد اللعبة الديمقراطية تؤدي إلى لجم وكبح كل من وما يعيق قدرة الحكومة على الحكم - هذه الحجة ليست سوى ذريعة لتعزيز مكانة وقوة وسلطة الأغلبية السياسية الحاكمة الآن، وخصوصا على خلفية كون الكنيست فعليا - بموجب الطريقة البرلمانية المعتمدة في إسرائيل - ذراعا طويلة للحكومة. وهذه هي الحال، أيضا، فيما يتعلق بالمنحى الواضح في وضع مضامين ودلالات جديدة مختلفة لمفاهيم حقوق الإنسان ومصطلحات أساس في تعريف الديمقراطية، مثل تكريس الفكرة القائلة بأن الديمقراطية هي (فقط) حكم الأغلبية، أو فكرة أن الحكومة تُنتخب مرة كل أربع سنوات ومن غير الشرعي انتقادها، وانتقاد شخصها

/ أعضائها أو أدائها، كما أنه من غير الشرعي محاولة تغييرها في الفترة ما بين انتخابات وأخرى. ومثل هذه العملية، التي تجري على نحو يخدم الأغلبية السياسية الحاكمة فقط ويعطي الأولوية للقيم القومية والدينية بتفضيلها على القيم الليبرالية والكونية، تعني - بصورة أساسية - المس الخطير بحقوق مجموعات الأقلية المختلفة، السياسية، الاقتصادية - الاجتماعية والقومية.

ويشدد التقرير على أن مجرد طرح مشاريع القوانين، أو مجرد محاولة دفع هذه المبادرات ومحاولة تحقيقها، حتى وإن لم يتم إنجازها نهائياً، سواء بإقرارها قانوناً رسمياً أو بتنفيذها فعلياً في الميدان - مجرد طرح هذه المشاريع والمبادرات يحدث، فعلياً، «تأثيراً مبطناً» واسعاً في المجتمع الإسرائيلي بأسره ويسبب أضراراً فادحة للجهات التي يمسه الأمر - الأقلية العربية، منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، المحكمة العليا والنيابة العامة للدولة، الإعلام، الأكاديميا والمؤسسات الثقافية والفنية - ومن خلالها كلها يتم المس بالديمقراطية الإسرائيلية عموماً، ذلك بأن تلك الاقتراحات والمبادرات، سواء أكانت في مراحل البحث المختلفة أم في مراحل التشريع، قد تم وضعها على جدول الأعمال وأصبحت جزءاً منه، وتؤثر على الأجواء العامة، على التفكير وعلى فهم المجتمع الإسرائيلي.

إجمال

تناول هذا الفصل أبرز الدلالات التي شفت عنها نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة التي جرت يوم ٩ نيسان ٢٠١٩، وفي مقدمها الدلالات التي تُعدّ مؤشراً جيداً إلى طبيعة المجتمع الإسرائيلي وخريطته السياسية - الحزبية، فضلاً عن جوهر المعركة الانتخابية وما تحيل إليه، بالإضافة إلى استعراض ما قامت به حكومة نتنياهو الرابعة خلال عامها الأخير في ٢٠١٨، ولا سيما على صعيد ترسيخ حكم اليمين وإحكام سيطرته على مؤسسات الدولة الرسمية وفي طبيعتها المحكمة العليا. وهو ما يندرج في إطار محاولات اليمين المتواترة لترسيخ نظرتة الإيديولوجية إزاء الصهيونية، ولقمع أي مظهر مُناهض لهذه النظرة.

وأشار الفصل إلى أنه وفقاً للنتائج النهائية لهذه الانتخابات بقي رئيس حزب الليكود وزعيم اليمين بنيامين نتنياهو المرشح الأوفر حظاً لتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة (٣٥)، وستكون الحكومة الخامسة التي يقف على رأسها. ولفت إلى أن ما يتضح من نتائج الانتخابات هو أن أغلبية الناخبين صوتت لمصلحة استمرار حكم نتنياهو، لكن في الوقت ذاته لم يكن نتنياهو وحده هو الذي فاز، بل

أيضاً الثقافة والأسلوب وقيم الحكم التي يعرفها الجمهور جيداً بعد عشرة أعوام من الحكم المتواصل له.

وتوقع الفصل، استناداً إلى تحليلات لنتائج تلك الانتخابات، أن يكون لحكومة نتنياهو الجديدة هدفان مركزيان: الأول، إبعاد كل لوائح الاتهام التي تُهدد رئيس الحكومة؛ الثاني، تصعيد سياسة ضم المستوطنات في أراضي ١٩٦٧ إلى إسرائيل بالتنسيق مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وتوقف الفصل كذلك عند أداء قائمة «أزرق أبيض»، التي طرحت نفسها كبديل مركزي لنتنياهو، فأشار إلى ميوعتها الإيديولوجية طمعاً في أن يجد فيها معارضو رئيس الحكومة من اليمين واليسار بيتهم السياسي.

الهوامش

- ١ لقراءة المزيد حول غانتس وحزب «مناعة لإسرائيل» يمكن العودة إلى: أنطوان شلحت، غانتس وبرنامجه ومستجدات المشهد الانتخابي الإسرائيلي، ٢٠١٩/٢/٣، موقع مركز مدار. انظر الرابط: [https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81/8143-%D9%84%D8%A3%D9%8A-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%B6-%D8%B6%D8%9F](https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81/8103-%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B3-%D9%88%D8%A8-%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%D9%87-%D9%88%D9%85%D9%8F%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%91%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A)
- ٢ افتتاحية، كهانا يعود إلى الكنيست، **هآرتس**، ٢٠١٩/٢/٢١.
- ٣ حاييم ليفنسون، البرنامج الانتخابي لتحالف «أزرق أبيض» صيغة مخففة من برنامج حزب «يوجد مستقبل»، هآرتس ٢٠١٩/٣/٦.
- ٤ لقراءة المزيد حول «أبيض أزرق» يمكن العودة إلى: أنطوان شلحت، لأي إسرائيل يسعى تحالف «أزرق أبيض»، ٢٠١٩/٣/٢٤، موقع مركز «مدار». انظر الرابط: <https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81/8143-%D9%84%D8%A3%D9%8A-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%B6-%D8%B6%D8%9F>
- ٥ افتتاحية، تسيبي ليفني دفعت ثمن تأييدها للسلام، **هآرتس**، ٢٠١٩/٢/١٩.
- ٦ افتتاحية، انتصار نتنياهو: انتصار لثقافته وأسلوبه في الحكم، هآرتس ٢٠١٩/٤/١١.
- ٧ حاييم شاين، نتائج الانتخابات: عدم ثقة بسلطات تطبيق القانون، **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٩/٤/١١.
- ٨ زلمان شوفال، الناضج المسؤول، **معاريف**، ٢٠١٩/٤/١١.
- ٩ افتتاحية، انتصار نتنياهو انتصار لثقافته وأسلوبه في الحكم، **هآرتس**، ٢٠١٩/٤/١١.
- ١٠ أليف بن، صيغة حكومة نتنياهو الخامسة: سيادة في مقابل حصانة، هآرتس ٢٠١٩/٤/١٠.
- ١١ سيفر بلوتسكي، الوضع جيد: الطبقة الوسطى مزدهرة وأخذة في التقوي ولذا صوتت ضد التغيير، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٩/٤/١١.
- ١٢ أنطوان شلحت، حدود الجدل الإسرائيلي الداخلي حول «قانون القومية»، داخل: هندية غانم، **قانون أساس إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي: الواقع والأبعاد**، إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، كانون الثاني ٢٠١٩.
- ١٣ شاكيد: إذا ما مارست المحكمة العليا الرقابة القضائية على قانون أساس فسيكون هذا بمثابة هزة أرضية، **موقع YNET**، ٢٠١٨/٩/٤. انظر الرابط: <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5340971,00.html> (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٤/١٠).
- ١٤ المصدر نفسه.
- ١٥ طوفا تسموكي وأميرة لام، قوانين أهارون، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠١٨/١/٣١.
- ١٦ مردخاي كريمنتسر وعمير فوكس، وجهة نظر قانونية: قانون التغلب، ٢٠١٨/٥/٦، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. انظر الرابط: <https://www.idi.org.il/ministerial-committee/23447> (آخر مشاهدة ٢٠١٩/٤/١٠).
- ١٧ «تقرير القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان في الكنيست ٢٠١٠»، رصد وقراءة: برهوم جرابسي، إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار- رام الله بالتعاون مع دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، شباط ٢٠١٩. انظر الرابط: <https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%A9/8142-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8020-%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86-7-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D8%B1-2015-1-%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-2019>
- ١٨ موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل على الشبكة.

